



الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدائمك)

السيدة ميمزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): طوال الأشهر الثلاثة الماضية، تم ترويع المواطنين الإسرائيليين على أساس يومي. إذ يتعرض الرجال والنساء والأطفال للهجمات في جميع أنحاء إسرائيل - في شوارع تل أبيب، وبئر السبع، والقدس، وفي المدن في جميع أنحاء البلاد. في الأسبوع الماضي وحده، أودت الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين بحياة تسعة أشخاص. فقد طعن شخصان في الشارع عندما كانا في طريقهما إلى الكنيس لتأدية صلاة بعد الظهر؛ وقتل اثنان كانا في طريقهما لحضور حفل زفاف؛ وقتل الجميع بصورة متعمدة ووحشية بينما كانوا يمارسون حياتهم اليومية المعتادة. حتى الآن على الرغم من الأحداث المروعة، لم نسمع خلال هذه المناقشات أي إدانة قوية للهجمات على الإسرائيليين. يجب على الجمعية أن تدين جميع أشكال الإرهاب بأقوى العبارات الممكنة، وأن تذكر بوضوح أن الإرهاب هو الإرهاب، أينما حدث وأيا كانت ضحاياه. ولسوء الحظ، فإن الأمور في الأمم المتحدة تسير كالمعتاد. مرة أخرى، الجمعية على وشك

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوميندي (موزامبيق).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/70/L.10 و A/70/L.11

و A/70/L.12 و A/70/L.13)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات واحداً تلو الآخر، أود أن أذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتاتهم على جميع مشاريع القرارات الأربعة قبل وبعد البت في جميع مشاريع القرارات هذه.

طلبت ممثلة إسرائيل الكلام تعليلاً للتصويت قبل التصويت. أود أن أذكرها بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



اقترح إلى اليونسكو ليشمل اعتبار الحائط الغربي جزءاً من المسجد الأقصى، وهو موقع للصلاة اليهودية لآلاف السنين. من الواضح أن القادة الفلسطينيين مصممون على رفض أي صلة تاريخية بين الشعب اليهودي ومواقعنا المقدسة، ويمكننا أن نرى بوضوح نفس النهج متجسد في مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم. وبينما تواصل إسرائيل الاعتراف بصلبة المسلمين مع أماكنهم المقدسة، فإن مشاريع القرارات هذه تتجاهل تماماً صلة الديانات الأخرى مع الحرم الشريف. بل أنها أخفقت في إدراج اليهودية والمسيحية، وفي هذه الحالة فإن اسم جبل الهيكل أصبح طي النسيان.

إن الواقع المعقد في الشرق الأوسط يتطلب من الأمم المتحدة كل الاهتمام والتمويل المناسب. بينما يعصف التحول السياسي والعنف في الشرق الأوسط، وبينما يتناول العالم إحدى أكبر الأزمات الإنسانية وأخطرها في تاريخه، توشك الجمعية العامة مرة أخرى على البت في مشاريع القرارات واعتمادها، وتحويل الموارد المالية الثمينة إلى وحدات وبرامج غير فعّالة هدفها الوحيد مهاجمة إسرائيل. وهي تشمل برنامج الإعلام الخاص بقضية فلسطين وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، وهي الجهة الوحيدة في الأمانة العامة المكرسة لتزاع واحد بعينه أو على نحو أكثر دقة، مكرسة لأنشطة علاقات عامة بالنيابة عن طرف واحد من طرفي النزاع. أما اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فإنها مرتع للنشاط المناهض لإسرائيل ولتعزيز السرد الفلسطيني، في حين أنها تسلم بأن لديها عجز شديد في الميزانية. وهنا أ طرح السؤال التالي: لماذا تحويل تلك الأموال للاستمرار في خطة مكرسة ضد إسرائيل بدلاً من تخصيص تلك الأموال للذين بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة؟

الحقيقة المرة هي أن مشاريع القرارات تعرض رواية أحادية الجانب عن الحالة، وتعمل على إدامة نهج في النزاع محصلته

التصويت على مجموعة من مشاريع القرارات التي تخدم الذين يفضلون تجاهل الحقائق.

يجري النظر اليوم في ستة مشاريع قرارات في إطار البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال، وهذه القرارات لا تحقق في تعزيز الحوار أو بناء الثقة فحسب بل أيضاً ترتب آثاراً على الميزانية تنطوي على هدر للأموال. فهي أولاً، تحقق في معالجة الزيادة الأخيرة في الإرهاب، وفي الاعتراف بأنه تجري حالياً وعلى أساس يومي مهاجمة الإسرائيليين وقتلهم. كذلك فإنها تتجاهل أيضاً أن حماس، وهي منظمة معترف دولياً بأنها إرهابية، ما زالت تضطهد شعبها في غزة وتعرقل الجهود الرامية إلى إعادة إعمار غزة باستخدام مواد البناء المقصودة للمدنيين لتعزيز قدراتها العسكرية. إذا كانت الجمعية العامة تريد حقاً مناقشة صادقة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يجب عليها الكف عن تجاهل الحقائق والطلب من القيادة الفلسطينية الإجابة على الأسئلة التالية. لماذا تفشل في إدانة الأعمال الإرهابية التي يرتكبها الفلسطينيون؟ لماذا، ظلت على مدى السنوات العشرين الماضية، تفضل العنف على الحوار وتفضل التحريض على المفاوضات؟ لماذا تستمر في رفض تحمل المسؤولية عن قطاع غزة؟ لماذا رفضت القيادة الفلسطينية مراراً وتكراراً مقترحات السلام التي قدمها عدة من رؤساء الوزراء الإسرائيليين؟ وأخيراً، لماذا يواصل الرئيس عباس تجاهل الدعوات المتكررة التي يوجهها إليه رئيس الحكومة نتانياهو لاستئناف المفاوضات؟

لقد قيل الكثير عن موضوع المسجد الأقصى اليوم وأمس. أكدت إسرائيل مراراً وتكراراً التزامها بالحفاظ على الوضع الراهن. إننا نفعل ذلك انطلاقاً من احترام مبدأ حرية الدين والصلة التاريخية العميقة والثابتة بين الأديان التوحيدية الثلاثة في جبل الهيكل. من الواضح حتى الآن أن هذا الاحترام غير متبادل في الآونة الأخيرة، فقط طلب الفلسطينيون مؤخرًا تقديم

السلام، بوركينافاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا،

صفر. ذلك يعث برسالة مفادها أن السبيل الوحيد لدعم الفلسطينيين يتمثل في انتقاد إسرائيل. علينا ألا نخذع أنفسنا. إن تأييد مشاريع القرارات هذه لن ينهض بقضية السلام. بل سيجعل السلام أصعب تحقيقا. إني أحض الأعضاء الذين يرغبون حقاً في المساعدة على التوصل إلى حل دائم لإسرائيل والفلسطينيين وعلى اتخاذ موقف ضد مشاريع القرارات هذه واتخاذ خطوات لتيسير إجراء المفاوضات المباشرة بين الأطراف من دون شروط مسبقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن

في مشاريع القرارات A/70/L.10 و A/70/L.11 و A/70/L.12 و A/70/L.13 .

نتنقل أولاً إلى مشروع القرار A/70/L.10، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.10، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: بروني دار السلام، وكوبا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، والسنغال، و جنوب أفريقيا، وجمهورية فتزويلا البوليفارية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت

مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار

السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا

النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/70/L.10 بأغلبية ١٠٢ صوت مقابل ٨ أصوات مع امتناع ٥٧ عضوا عن التصويت (القرار ١٢/٧٠).

[وفي وقت لاحق، أبلغ وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/70/L.11 المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.11، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: بروني دار السلام، وكوبا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت

مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار

بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والمهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/70/L.11 بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٥٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٣/٧٠).

[وفي وقت لاحق، أبلغ وفد جمهورية فتزويلا البوليفارية الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/70/L.12، المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.12، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: بيلاروس، بروني دار السلام، وكوبا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وجمهورية فتزويلا البوليفارية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن،

المعارضون:

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بورкина فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو،

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، هندوراس، ناورو، باراغواي، جنوب السودان، توغو، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/70/L.12 بأغلبية ١٥٥ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ١٤/٧٠).

[وفي وقت لاحق، أبلغ وفد جمهورية فتزويلا البوليفارية الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.13، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.13، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: بيلاروس، بروني دار السلام، كوبا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وجمهورية فتزويلا البوليفارية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

الأعضاء يعتبر أنه حيثما ترد عبارة "الحكومة الفلسطينية"، فإنها تشير إلى السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام كلمة "فلسطين" في أي من تلك القرارات لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بدولة فلسطين، ولا يمس استخدامه بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، ومن ثم بشأن مشروعية الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة فيها. ونشير أيضا إلى أن الاتحاد الأوروبي ككل لم يعط توصيفا قانونيا فيما يتعلق بعبارة "التشريد القسري"، المستخدمة في عدد من القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٨ و ٥٥ من بنود جدول الأعمال.

وأخيرا، فإن بعض النصوص التي اعتمدت اليوم تشير أيضا إلى التوتر المستمر في الأماكن المقدسة في القدس. وأود أن أؤكد أن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء التطورات المثيرة للقلق في هذا الصدد والصدمات العنيفة المتكررة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ونقر تماما بالدور الخاص الذي يضطلع به الأردن فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية في القدس. ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية بشأن هذه المسألة في الشهر الماضي. ونذكر بالاتفاقات التي سبق التوصل إليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وندعو إلى تنفيذها الكامل.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال القلق البالغ يساور الولايات المتحدة الأمريكية إزاء العدد غير المتناسب من قرارات الجمعية العامة المتكررة أحادية الجانب الرامية إلى إدانة إسرائيل، والتي بلغ مجموعها هذا العام ١٨ قرارا. هذا النهج الأحادي الجانب يضر بأفاق السلام من خلال تقويض الثقة بين الأطراف والدعم الدولي حاسم الأهمية لتحقيق السلام. على جميع الأطراف في النزاع مسؤولية عن وضع حد له، ونحن نشعر بحية أمل لأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تخص باستمرار

ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكاميرون، هندوراس، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، جنوب السودان، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/70/L.13 بأغلبية ١٥٥ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ١٥/٧٠).

[وفي وقت لاحق، أبلغ وفد جمهورية فزويلا البوليفارية الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يشكر الاتحاد الأوروبي الوفد الفلسطيني على النتائج الناجحة لمفاوضاتنا بشأن عدد من القرارات التي بتت فيها الجمعية العامة. ونتيجة لتلك المفاوضات، يؤكد الاتحاد الأوروبي نمطه الثابت للتصويت على القرارات. وفي هذا الوقت، نود أن نسجل أنه، فيما يتعلق بجميع القرارات المعتمدة خلال الجمعية العامة في دورتها السبعين، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله

أعرب عنها بيان المجموعة الرباعية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وهي أهداف يتشاطرها شركاؤنا. نحن نرى أنه قد آن الأوان للنهوض على نحو حقيقي بالحل القائم على وجود دولتين. في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش رئيس الوزراء نتانياهو مع الرئيس أوباما والوزير كيري أفكارا ملموسة من أجل وقف العنف، وتحسين الأوضاع على أرض الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمضي قدما بالعملية الدبلوماسية.

نحن ندين كل أعمال العنف الموجه ضد المدنيين العزل، بما في ذلك الطعن وإطلاق النار والإشعال المتعمد للحرائق والمجمات بالمركات. شمل ضحايا هذه المجمات مواطنين أمريكيين، وآخرهم عزرا شوارتز البالغ من العمر ١٨ سنة، الذي قتل على يد إرهابيين قبل أقل من أسبوع. ستؤيد الولايات المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن المدنيين الأبرياء ضد الإرهاب، نحن نحزن لأي خسارة في الأرواح البريئة. ومن الأهمية بمكان بذل كل جهد ممكن للتخلي بضغط النفس وتهدئة التوترات.

وأود أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة عارضت باستمرار في الأمم المتحدة كل الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن إسرائيل أو تقويض أمنها، وسنواصل القيام بذلك بقوة. غير أن استمرار معارضتنا القرار المعنون "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، لا ينبغي أن تفهم على أنها تعني أننا نؤيد النشاط الاستيطاني. بل على العكس من ذلك، نحن نرى أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير قانوني وله نتائج عكسية على قضية السلام. خلال العام الماضي، ساورنا بالغ القلق إزاء مضي إسرائيل قدما في خطط إقامة آلاف من الوحدات السكنية الإضافية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وأوضحنا أن هذا لن يفرضي إلا إلى الإدانة من المجتمع الدولي ويسم الأحياء ويقوض آفاق السلام.

إسرائيل بالذكر دون التسليم بالمسؤوليات والخطوات الصعبة التي يجب أن تتخذها جميع الأطراف. إنه من الظلم البين أن الأمم المتحدة، وهي مؤسسة أسست على فكرة أنه ينبغي معاملة جميع الدول على قدم المساواة، كثيرا ما تستخدمها الدول الأعضاء لمعاملة إسرائيل دون مساواة.

ومن هذه القرارات السنوية، هناك ثلاثة تثير الانزعاج بوجه خاص، وهي تلك المتعلقة بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. تجدد تلك القرارات ولايات هيئات تابعة للأمم المتحدة أنشئت منذ عقود، مما يبدد موارد قيمة ويعزز تحيز الأمم المتحدة النظامي ضد إسرائيل.

ينبغي لجميع الدول الأعضاء تقييم فعالية دعم وتمويل تلك الهيئات. تظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وما برحنا نحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات لوقف العنف، وتحسين الأوضاع على أرض الواقع في الضفة الغربية وغزة والمضي قدما بالعملية الدبلوماسية. هذا يعني عكس الاتجاهات الحالية حيث يوجد الإرهاب والعنف والمستوطنات وهدم المنازل واقع دولة واحدة ويعرض للخطر إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ويعني استئناف عملية أوصلو الانتقالية صوب مزيد من المسؤولية المدنية الفلسطينية. نحن نعتقد أن القيام بذلك سيعزز الأمن والاستقرار لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

إن وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في المنطقة حاليا حيث يجتمع مع كبار قادة الجانبين لمناقشة كيفية التي يمكن بها المساعدة في تحقيق استقرار الحالة، وإظهار تحقيق تقدم ملموس نحو حل الدولتين. تلك هي نفس الأهداف التي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتاتهم على مشروع القرارين قبل وبعد البت في كل منهما.

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار A/70/L.14 المعنون "القدس"

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.14، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إكوادور، وبروناي دار السلام، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والسنغال، وكوبا، ومالي، وماليزيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت،

وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض رفضاً قاطعاً المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، فإن ذلك لا يبرر قرارات الجمعية العامة المتكررة وأحادية الجانب التي تيسر إدانة إسرائيل. هذه القرارات تتسبب في نكسة لجهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل سلمي للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتضر بالمصداقية المؤسسية للأمم المتحدة. إن القرارات المتحيزة لن تعزز السلم. الخيارات الصعبة التي تتخذ في سياق المفاوضات الثنائية هي وحدها التي من شأنها تحقيق ذلك. من مصلحة قضية السلام زيادة التوازن وتقليل التحيز في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد تيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم تعليلاً للتصويت بعد اتخاذ القرارات ١٢/٧٠ و ١٣/٧٠ و ١٣/٧٠ و ١٤/٧٠ و ١٥/٧٠. لقد صوتت سنغافورة لصالح القرار ١٢/٧٠ المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" على أساس فهم مؤداه أن الإشارة الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ينبغي أن تفسر بنفس الطريقة التي وردت في الفقرة ١ من القرار ١٥/٧٠ المعنون: "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، وبالتحديد الحل القائم على وجود دولتين، أي إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع القرارين (A/70/L.14 و A/70/L.17)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/70/L.17 المعنون "الجولان السوري".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.17، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: بروناي دار السلام، ومالي، وماليزيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر

قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا، اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترولا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

أستراليا، الكاميرون، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، جنوب السودان، توغو، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/70/L.14 بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ١٦/٧٠).

عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجدداً ومن دون انقطاع منذ العام ١٩٨١، العام الذي شهد فرض إسرائيل لقوانينها الجائرة على الجولان السوري المحتل، مشروع القرار المعنون: "الجولان السوري" الوارد في الوثيقة A/70/L.17 ومشاريع القرارات الأخرى المدرجة في إطار البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال "القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط". وأكرر شكر بلادي، سوريا، لجميع الدول التي تبنت مشروع القرار المعنون: "الجولان السوري" وتلك التي صوتت لصالحه.

إن استمرار الأغلبية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تأييد هذه القرارات إنما يعبر عن تشبثها بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعن رفضها للاحتلال الأجنبي، ودعمها لحقنا غير المنقوص في استعادة أراضينا التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ولا غرو في أن التصويت لصالح تلك القرارات، وبأغلبية ساحقة، يبعث برسالة دولية واضحة إلى إسرائيل مفادها أن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع، والعدوان والتمييز العنصري، وبناء المستوطنات، وفرض الأمر الواقع وضم أراضي الغير بالقوة، كلها ممارسات مرفوضة وتنتهك المواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولذلك فإن مآل جميع تلك الممارسات شجب واستنكار جميع الحريصين على رفع شأن القانون الدولي.

هي كلها ممارسات مرفوضة وتنتهك المواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولذلك فإن مآل جميع تلك الممارسات هو شجب واستنكار جميع الحريصين على رفع شأن القانون الدولي وإنهاء الاحتلال الأجنبي، ورفض مبدأ ضم أراضي الغير بالقوة، ومعاقبة من يخل بكل هذه المسائل الجوهرية الهامة التي تتناقض مع القانون الدولي، ومع أحكام الميثاق.

سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أعتمد مشروع القرار A/70/L.17 بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٥٦ عضواً عن التصويت (القرار ١٧/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يعرب وفد بلادي، الجمهورية العربية السورية، عن

الجوفاء التي أدلى بها العديد من الممثلين، التي تظهر بوضوح انفصالهم المتزايد عن الواقع.

لقد تأثرت للغاية بدعوة ممثل لبنان إلى محاربة الإرهاب والظلم (انظر A/70/PV.62). وتمنينا لو طبق لبنان مشورته على نفسه. والحقيقة أن البرلمان اللبناني يسيطر عليه حزب الله، الذي هو جماعة إرهابية تساعد نظام الأسد في ذبح المدنيين في سورية. ويظهر النفاق الصارخ لبنيان لبنان أيضا في دعواته للمساءلة عن الظلم. ويكفي أن ينظر المرء إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي تعد أوضاعها الأسوأ في المنطقة، ليدرك النفاق في كلماته. حيث يتعرض الفلسطينيون في تلك المخيمات باستمرار لأعمال العنف والتمييز الشديد والظلم الاقتصادي والاجتماعي. الحديث عن الظلم! إنني أقترح أن يلقي ذلك الممثل نظرة فاحصة على بلده قبل أن يقرر إعطاء الدروس للآخرين.

ومن المؤسف أن يعتقد الممثل السوري أنه في موقف يسمح له بإعطاء الدروس للآخرين في هذه القاعة. حيث كان البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم فارغا مثل شرعية النظام الذي يمثله. وأود أن أذكره أن تكرار اتهامات لا أساس لها والكذب بشكل مستمر، حتى عندما يلقيها بطريقة الطويلة أكثر من اللازم، لن يجعل كلامه سليما أو صحيحا.

لقد سمعنا بعض التصريحات المستهجنة من جانب بلدان، مثل كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا (انظر A/70/PV.62)، لا يمكن إلا أن تفسر بأنها دليل على عدم الإلمام المطلق بجميع المسائل المتعلقة بالوضع في الشرق الأوسط. في الواقع، يبدو أن بعدهم الجغرافي عن المنطقة واسع اتساع الفجوة القائمة بين تصورهم للوضع والحقائق الفعلية. وفيما يتعلق بفنزويلا، إستغربت لعدم حجل ممثلها من تبرير أعمال الإرهاب التي ارتكبت ضد الإسرائيليين الأبرياء. ويقوض بيان كهذا أدلى به أحد أعضاء مجلس الأمن، مصداقية المجلس بأكمله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب العديد من الممثلين أخذ الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماثيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن وفدي الأرجنتين والبرازيل لتعليل تصويتنا، كما فعلنا في السنوات السابقة، بشأن القرار المتعلق بالحوالان السوري، الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو، بوصفه القرار ١٧/٧٠.

صوتت البرازيل والأرجنتين مؤيدتين للقرار لأننا نعتقد أنه يرتبط في جوهره بالطابع غير القانوني للاستيلاء على الأراضي بالقوة. إن الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة. وفي نفس الوقت، أود أن أوضح موقف وفدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار.

إن تصويتنا لا يحكم مسبقا على مضمون تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وتعتقد البرازيل والأرجنتين بأنه من المهم إحراز تقدم في البحث عن حل للصراع بين سوريا وإسرائيل في الشرق الأوسط بهدف إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. وبالتالي، بالنيابة عن حكومتي البرازيل والأرجنتين، فإنني أسلط الضوء على أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل دائم للوضع في الحوالان السوري، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيدة متزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): خلال اليومين الماضيين، بدأت الأمم المتحدة مرة أخرى مهرجاناتها السنوي المعادي لإسرائيل، الذي يتسم باعتماد قرارات مستهجنة عفا عليها الزمن. ومما فاقم هذه المهزلة، التصريحات

القرارات ١٢/٧٠ و ١٣/٧٠ و ١٥/٧٠ حيث شهدنا الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تدعم هذه القرارات لأنها حقائق.

لا يتسع الوقت للحديث عن انتهاكات إسرائيل وجرائمها في الأراضي المحتلة ولكن فقط أود أن أكرر ما جاء في بياننا في وقت سابق اليوم في إطار بند الحالة في الشرق الأوسط (انظر A/70/PV.63)، وذلك باقتباس ما قاله جندي إسرائيلي عبر مكبرات الصوت لقاطني مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأقتبس مما قاله هذا الجندي الإسرائيلي مهدهدا سكان المخيم:

”يا سكان مخيم عايدة للاجئين: نحن جيش إسرائيل نقول لكم إن ترشقونا بالحجارة، فسرميكم بقنابل الغاز إلى أن تموتوا عن آخركم. ستموتون جميعا، أطفالا كنتم أم شبابا أم شبيا. ولن ندع أحدا منكم يعيش. ولقد ألقينا القبض على أحدكم، وهو معنا الآن. لقد أخذناه من منزله وسندبجه ونقتله على مرأى منكم. عودوا إلى دياركم وإلا رميناكم بقنابل الغاز إلى أن تموتوا“.

هذا ما قاله جندي إسرائيلي منذ شهر تقريبا وهو يمثل، بما يحمله من إرهاب وكراهية وعنصرية، السياسات الإسرائيلية، بما في ذلك دعم إسرائيل للمجموعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل ودعمها لجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة. وهذا أيضا ليس ادعاءات بل هو موثق في تقارير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويمكن للجميع هنا مراجعة هذه التقارير التي تشير إلى تعامل إسرائيل مع المجموعات الإرهابية في منطقة الفصل.

السيد فوريس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
اعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن للأسف أجد نفسي مضطرا للرد على ممثلة إسرائيل التي تبدو غير مدركة للظروف المعيشية في بلدها على صعيد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وسأقرأ بعض التصريحات لاطلاعها على آخر المعلومات.

لقد وقف ممثل باكستان بغطسة أمام الجمعية العامة، وتحدث عن إيذاء المدنيين (انظر A/70/PV.62). وأقترح أن تهتم باكستان بشأنها، وتلقي نظرة فاحصة على نفسها، وتعالج الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها الحكومة ضد المدنيين الأفغان الأبرياء. لقد أدت وحشية الشرطة ضد الأفغان في باكستان إلى وفاة ١٤٥ شخصا، بينهم ١٣٢ طفلا، في العام الماضي لوحده.

لقد وجه ممثل ليبيا أمس سلسلة من الاتهامات لإسرائيل (انظر A/70/PV.62). وأنا استمع إليه، كان على أن أتساءل أي الحكومات والجماعات التي تسيطر على الأراضي الليبية يمثل. وبغض النظر عن الإجابة على هذا السؤال، أستطيع أن أقول بكل ثقة أن كل طرف من أطراف النزاع في ليبيا مذنب بقمعه لحقوق الإنسان، وقيامه بالقتل العشوائي للمدنيين. فقد تم الإبلاغ عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك حالات القصف العشوائي، واختطاف المدنيين، فضلا عن عمليات التعذيب والإعدامات.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): أعبر عن أسفي لطبي الكلمة في هذا الوقت المتأخر، ولكن أنا مضطر للرد على الطرقات والأكاذيب التي جاءت في بيان ممثلة سلطات الاحتلال التي حاولت صرف الانتباه عن موضوع البند الذي ناقشه اليوم، وهو الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل ومناقشة كيفية إنهاء هذا الاحتلال البغيض المستمر منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن.

على ممثلة سلطات الاحتلال وعلى السلطات التي تمثلها أن تفهم أن ما يقوله وفد بلادي هنا وكل الوفود الأخرى ليست اتهامات وليست محاضرات وليست دعاية، بل هي حقائق موثقة في تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان حول العالم، بما في ذلك في دول تعتبر حليفة وداعمة لإسرائيل. وأكبر دليل على ذلك نتيجة التصويت اليوم على

تكلّمت عننا بطريقة تنم عن عدم الاحترام لذكاء شعبنا. فقد قالت إنه بسبب بعدنا المكاني أو منطقتنا، فإننا غير قادرين على الشعور بالظلم المرتكب ضد الشعب الفلسطيني. يا لها من حجة مؤسفة في منظمة رسمية كالأمم المتحدة.

ومن يُمن الطالع أن غالبية أعضاء المنظمة أظهروا تضامنهم عندما صوتوا مؤيدين لمركز فلسطين بوصفها دولة مراقبة غير عضو. وحكومة بلدنا لم تتخاذل. وهي ملتزمة بالقضية الفلسطينية منذ إنشاء المنظمة. ونحن نصوت دائما مع الأغلبية. ولسنا نحن الذين عزلنا أنفسنا؛ ونعتقد أن إسرائيل هي التي عزلت نفسها بفعل إجراءاتها.

ولذلك، ندعو إسرائيل إلى إنهاء الحلقة المفرغة من العدوان والبناء التي، على الرغم من الإدانة الدولية، تستمر بلا عقاب ومن دون اعتبار لأحكام الحظر الواردة في القانون الدولي والتي لا تفسر حسب البعد المكاني. وفيما أعلم، لا يمكن لأحد تفسير القانون الدولي بشكل مختلف عن أي بلد آخر لأنه يقع في قارة مختلفة. فالقانون الدولي لا يعرف الحدود، وهذا هو ما يُمكن بلداننا من العيش في سلام.

وستعين على إسرائيل الاستجابة لقرار من هذا القبيل يتضمن موعدا نهائيا محددًا لإقامة دولة فلسطين داخل حدودها لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وسيكون ذلك الحل الحقيقي والعادل الوحيد لتحقيق السلام الدائم الذي سنشهده في الشرق الأوسط، ونحن جميعا نحتاج إليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق تعليل التصويت.

أعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين التي تحظى بمركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود، بالنيابة عن دولة فلسطين ووفد بلدي، الإعراب عن

أولا، "ينبغي لكل إرهابي أن يعلم أنه لن تُكتب له النجاة من الهجوم الذي يوشك على ارتكابه".

ثانيا، "إن أي شخص يطعن اليهود أو يلحق الأذى بالأبرياء لا بد وأن يُقتل".

ثالثا، "يتعين أن تطلقوا النار بقصد القتل على أي شخص يستل سكينًا أو مفكًا أو أي شيء".

فهل تعرف من الذي أدلى بكل تصريح من هذه التصريحات؟ سأذكرها. التصريح الأول أدلى به وزير الأمن العام الإسرائيلي، السيد جلعاد اردان، المسؤول عن جهاز الشرطة في البلد. والثاني جاء على لسان قائد شرطة القدس موشيه أدري. والثالث أدلى به السيد يائير لايب، العضو في الكنيست. وجميعهم مسؤولون حكوميون في إسرائيل. ويبرهن عدم الرد من جانب السلطات الإسرائيلية على أن السياسة العامة للبلد تجنح إلى أسلوب إطلاق النار بقصد القتل - وهو ما يمثل دعوة إلى العنف والإعدام بغير محاكمة، ويشكل ركيزة أساسية للديمقراطية الإسرائيلية واحترام حقوق الإنسان في أنقى معانيه الإسرائيلية. وتشمل الركائز الأخرى لحماية إسرائيل لحقوق الإنسان الاغتيالات المستهدفة وقمع الاحتجاجات باستخدام القناصة وأشكال العنف البدني الأخرى والاعتقالات الوقائية واحتجاز القصر.

وتلك هي الأسباب التي جعلت شعبنا يدافع، منذ عام ١٩٤٧، عن قضية الشعب الفلسطيني وسيواصل الدفاع عنها. ونحن نعرف ما يعانیه أبناء الشعب الفلسطيني ونحن على علم بجميع المحن التي نزلت بهم وكل الجرائم التي ارتكبت ضدهم. ولذلك، سنواصل الدفاع عنهم حتى يتسنى للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير وتصبح له دولة مثل الدول التي يتمتع بها بقيتنا في الجمعية العامة.

السيد فاليوخوس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على ممثلة إسرائيل التي

أما قوة احتلال وتشريع في التفاوض بجدية لإنهاء الاحتلال في فترة زمنية قصيرة نسبياً، سنقترب جميعاً أكثر من تحقيق السلام.

ولكنها إذا واصلت سحق إرادة الشعب الفلسطيني، فإنها لن تنجح. وإذا واصلت محاولة حصار شعبنا في غزة والقدس الشرقية والخليل، فإنها لن تنجح في كسر إرادة الشعب الفلسطيني.

إن شأننا شأن جميع الشعوب التي لها ممثلون في القاعة عندما صوتت ضد الاستعمار ونجحت في الحصول على حريتها وكرامتها. ونحن بالضبط مثل أعضاء الجمعية، وهذا هو السبب في أنهم يصوتون كل عام مؤيدين لقضيتنا وحقوقنا وبأغلبية ساحقة. ولا نحاول أن نعزل أحداً سوى نظام الاحتلال الغاشم. وهو ينبغي عزله وينبغي كشفه وينبغي هزيمته، لأن الاحتلال مصدر جميع الشرور التي يعاني منها شعبنا كله. ونشكر الجمعية العامة كثيراً على مساعدتها لنا من خلال طريقها في التمسك بالقانون الدولي وعلى اتخاذها لقرارات اليوم باعتبارها إسهاماً في كفاح الشعب الفلسطيني على أرض الواقع وفي كل مكان آخر، وعلى سعيها إلى إنهاء الاحتلال الشرير وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع باستقلاله.

وعندما رفعنا علمنا أمام الأمم المتحدة، ليس صحيحاً أن ذلك لم يكن له أي معنى. فالعلم رمز لحقوق الشعب الفلسطيني وحرصه على الحرية ووضع حد للاحتلال. وعندما لم يكتف أعضاء الجمعية العامة بالتصويت مؤيدين لرفع العلم، بل شاركوا معنا أيضاً في الحديقة خارج هذا المبنى، فإنهم قد منحوا شعبنا في تلك اللحظة التاريخية المميزة للغاية قوة إضافية ليواصل كفاحه العادل. ونحن مثل جميع بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي حصلت على الاستقلال بعد إنهاء الاستعمار. إننا آخر قاعدة أمامية للدفاع عن حرية الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي والاستعمار. ونقدر

امتناننا لجميع أولئك الذين شاركوا في تقديم قرارات في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القرار ١٦/٧٠ بشأن القدس الشرقية المحتلة. ونود أيضاً أن نعرب عن الشكر والامتنان لجميع البلدان التي صوتت مؤيدة لتلك القرارات، لتؤكد مجدداً مرة أخرى في هذا العام موقفها القوي والمبدئي الداعم للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ولشعبنا في كفاحه من أجل نيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.

ونحن ممتنون للغاية على هذه الرسالة القوية الصادرة عن الجمعية العامة، والتي تجسد جوهر الدعم لموقف مبدئي للغاية، يُعلي شأن القانون الدولي، والتي تبعث برسالة قوية جداً إلى شعبنا مفادها أن المجتمع الدولي لن يتخلى عنه. والمجتمع الدولي يقف معه في كفاحه المستمر من أجل إنهاء الاحتلال ولكي يحقق استقلال دولة فلسطين وينقذ، بطريقة ملموسة، الحل القائم على وجود دولتين. والرسالة التي تم توجيهها إلى شعبنا الليلة ستُفهم على نحو إيجابي جداً بأن الجمعية لا تستمع إلى صوت وحيد مشوه يحاول أن يثبت أن الضحايا - الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الأجنبي العسكري الإسرائيلي - هم المسؤولون عن الحالة البشعة السائدة المتمثلة في الاحتلال الأجنبي.

وفي هذا الصدد، فإن موقف ممثلة إسرائيل لا يختلف عن موقف جميع الدول الاستعمارية، ولا سيما الدول الاستعمارية الاستيطانية، والتي ما فتئت على مر التاريخ تلقي اللوم على الضحايا في جميع الجرائم الشريرة التي يرتكبها الجاني والمحتل. ونحن نتساءل: متى تستيقظ السلطة القائمة بالاحتلال من إنكارها وتواجه الواقع المتمثل في أنها تحتل أرض دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية. ويقدر ما تسرع في الاستيقاظ لتدرك

على موقفها المبدئي في دعم قرارات اليوم وغيرها من القرارات التي اتخذتها مختلف هيئات الأمم المتحدة. ولا يمكن تمرير أي أكاذيب أو مواقف في هذه القاعة لأن الجمعية العامة تمثل مجموعة مميزة من الدبلوماسيين الذين لا يمكن أن يقبلوا الأكاذيب أو القصص المُحرّفة. فأعضاؤها يعرفون الحقيقة، وهم ينهضون بالحقيقة والعدالة، ونحن نشكرهم جزيل الشكر على كل ما يفعلونه.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء التي تساعدنا على الانضمام إليها بإنهاء احتلال أرضنا والسماح لدولة فلسطين بأن تصبح مستقلة.

وإننا واثقون جداً بأننا ذات يوم سنصل، بفضل كفاح الشعب الفلسطيني ومساهمة الجمعية العامة من خلال اتخاذ قرارات واعتماد برامج لمساعدة شعبنا ضد هذا الاحتلال الغاشم، إلى لحظة تحقيق السلام ووضع حد للاحتلال، لتعيش دولة فلسطين في سلام وحرية في الشرق الأوسط، جنباً إلى جنب مع جميع الدول المحيطة بدولة فلسطين، بما في ذلك إسرائيل. وعندها، سنتمكن من فتح الباب أمام مستقبل جديد ذي مغزى، ليس لنا ولشعبنا ولأطفالنا وحسب، بل للجميع بما في ذلك شعب إسرائيل.

وإننا على استعداد ولدينا رغبة في القيام بذلك لا من خلال الحيل - تعالوا وتفاوضوا معنا - ولكن من خلال عملية جماعية هادفة مع جميع الدول الأعضاء، كما سبق وأن فعلت في أكثر من مكان، من أجل إقناع المحتل العنيد الغاشم بالتزول من عليائه والتفاوض من خلال عملية جماعية بحسن نية لإنهاء الاحتلال وجميع قضايا الوضع النهائي المعروفة للجميع: الحدود واللاجئون والقدس والمستوطنات والمياه والأمن والسجناء.

وعندما تفرض الإرادة الجماعية لجميع الدول الأعضاء تلك اللحظة، سنكون عندها أقرب إلى السلام. وهي لن تأتي من خلال توجيه دعوات للحوار في حين يجري فرض وقائع غير شرعية على أرض الواقع. وهذا لن يحدث أبداً. وقد حاولنا ذلك في الماضي ودفع بنا من وضع سيئ إلى وضع كارثي أسوأ. ويتعيّن على الذين يريدون التفاوض معنا بحسن نية الاعتراف بأنهم المحتل وأن عليهم إنهاء الاحتلال.

أود أن أشكر الرئيس وهذه الهيئة الدولية الجديرة بالاحترام، الجمعية العامة، التي تجسد الإرادة الجماعية للبشرية،